

هدد موظفو قطاع المالية بالجنوب بحركة احتجاجية قبل نهاية ديسمبر المقبل، كخيار وحيد لاسترجاع حقوقهم، وتنديدا بغلق الجهات المعنية أبواب الحوار حول وضعيتهم المهنية والاجتماعية. وقد اتخذ قرار هذه الحركة، أول أمس، على هامش اجتماع عقده أعضاء المكتب الجهوي للجنوب بالتنسيق مع المجلس الوطني للمالية المنضويين تحت لواء النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الوظيفة العمومية بدار النقابات المستقلة بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة خصص لمناقشة أوضاع موظفي قطاع المالية بالجنوب. وحسب بيان للنقابة، فقد تطرق المجتمعون إلى عدة نقاط حساسة، منها المطالبة بإعادة تفعيل محتوى المادة السابعة من القرار الوزاري رقم م 0190 المعدل والمتمم للقرار رقم 30 المؤرخ في 1986/0402 المتعلق بمنحة المردودية التي تنص على تخصيص زيادة في منحة المردودية لموظفي قطاع المالية بالجنوب، بنسبة 100 بالمائة لكل من ولمايات بشار والأخواط وورقلة وبسكرة والوادي وغرداية وأدرار وتمنراست وإليزي وتندوف ودائرة المنيع.

ويوضح البيان أن هذه المادة ألغيت بموجب المرسوم الجديد المؤسس لمنحة المردودية الصادر بتاريخ 2011/0403 ما جعل -حسب النقابة- الأصناف من 1 إلى 4 لا تستفيد من أية مخلفات مالية، كون مبلغ المردودية الجديد أقل من المبالغ التي تقاضوها سابقا، أي قبل المرسوم الجديد، في حين لا تتجاوز الزيادة في الأصناف من 5 إلى 7 إلى 800 دينار. وطالب المحتجون بضرورة استفادة كل الفئات منها، مرجعين ذلك إلى الحساسية وصعوبة منطقة الجنوب.

كما طالب موظفو قطاع المالية بالجنوب بضرورة تحيين منحة المنطقة الجغرافية ومنحة التعويض النوعي والتعويض الشهري عن السكن، على أساس جدول الأجر لسنة 2008، وطالبوا أيضا بتعميم هذه المنح والامتيازات لتشمل جميع موظفي القطاع العمومي دون تمييز، كون ظروف المنطقة لا تميز بين موظف بسيط وآخر سام.

هذا، وتساءل موظفو قطاع المالية بالجنوب "لماذا لا تزال هذه المنح وحدها فقط تحتسب على أساس أجور قديمة منذ سنة 1989؟ ولماذا تلغى بعض الامتيازات التي أقرت للمنطقة، نظرا لخصوصيتها؟" وأرجعوا ذلك إلى سياسة التهميش المطبقة على موظفي الجنوب، مشيرين إلى أن الجهات المعنية والمسؤولين يجعلون موظفي الجنوب كآخر من يتم النظر إلى مطالبهم وانشغالهم.

مجيد خطار